وصف المشروع:

تقديم قرض ممتاز تصل قيمته إلى 61 مليون دولار أمريكي ("القرض") لصالح شركة "حورس لأنظمة تخزين الطاقة بالبطاريات ش.م.م."، وهي شركة ذات غرض خاص تأسست في مصر بهدف إنشاء وتشغيل نظام مستقل لتخزين الطاقة بالبطاريات بقدرة 250 ميجاوات / 500 ميجاوات ساعة في منطقة الزعفرانة بمصر ("المشروع").

أهداف المشروع:

يمثل المشروع، جنبًا إلى جنب مع شركة أميا نفرتيتي لأنظمة تخزين الطاقة بالبطاريات (رقم المشروع 56522)، أول منشأة مستقلة لتخزين الطاقة على نطاق المرافق في مصر. وسوف يسهم المشروع بشكل كبير في تعزيز استقرار الشبكة، وتحسين إدماج مصادر الطاقة المتجددة المتقطعة، ودعم مرونة نظام الكهرباء في مصر وإزالة الكربون من القطاع على المدى الطويل. ومن شأن التنفيذ الناجح للمشروع إثبات جدوى حلول تخزين الطاقة واسعة النطاق، وتمهيد الطريق أمام المزيد من التوسع في نشر الطاقة المتجددة في مصر.

أثر التحول:

من المتوقع أن يحقق المشروع أثر تحول قوي من خلال تعزيز المرونة والموثوقية التشغيلية لنظام الكهرباء في مصر عبر إدخال قدرات مستقلة لتخزين الطاقة بواسطة البطاريات، بما يتيح مستويات أعلى من إدماج الطاقة المتجددة في البلاد. ومن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى الحد بدرجة كبيرة من الخفض القهري لضخ الكهرباء إلى الشبكة (*تعزيز القدرة على الصمود*). بالإضافة إلى ذلك، سوف يسهم تمويل البنك بالكامل (100 بالمائة من التمويل) في دعم انتقال مصر نحو مزيج طاقة منخفض الكربون، بما يتماشى تمامًا مع أهداف البنك للتحول نحو الاقتصاد الأخضر (*الأخضر*).

الإضافة التي يوفرها هذا التمويل

هيكل التمويل: يقدّم البنك تمويلاً غير متاح من المصادر التجارية في السوق بشروط وأحكام معقولة، وهو تمويل ضروري لهيكلة المشروع. كما يوفّر البنك فترة سداد أطول من تلك المتاحة للعميل في السوق بشروط وأحكام معقولة.

الحد من المخاطر: توفر مشاركة البنك في المشروع قيمة مضافة نظرًا لما يتمتع به البنك من خبرة وسجل حافل في مشاريع مماثلة في مصر وفي بلدان العمليات الأخرى ("بلدان العمليات")، مما يوفر الطمأنينة للعملاء والمستثمرين، سواء الماليين أو الاستراتيجيين، من خلال الحد من المخاطر غير المالية مثل المخاطر الوطنية، والمخاطر التنظيمية، ومخاطر المشروع، ومخاطر دورات الاقتصاد، والمخاطر السياسية.

معلومات عن العميل:

الاسم: شركة حورس لأنظمة تخزين الطاقة بالبطاريات ش.م.م.

شركة حورس لأنظمة تخزين الطاقة بالبطاريات ش.م.م. ("الجهة المقترضة") وهو كيان لأغراض خاصة حديث التأسيس، تأسس في مصر لغرض وحيد هو تطوير وتنفيذ المشروع. وستتولى شركة أميا باور (AMEA Power) ("الجهة االراعية") ملكية المشروع وإدارته وتشغيله.

شركة ايميا باور هي شركة عالمية رائدة في تطوير مشاريع توليد الطاقة، تأسست عام 2016، ولديها مشاريع طاقة نظيفة قيد التشغيل أو الإنشاء حاليًا في أفريقيا والشرق الأوسط وآسيا، بقدرة إجمالية تتجاوز 2.6 جيجاوات.

ملخص التمويل المقدم من البنك: 61 مليون دولار أمريكي

من المتوقع أن تصل قيمة القرض الممتاز المقدم من البنك لصالح شركة "حورس لأنظمة تخزين الطاقة بالبطاريات ش.م.م." إلى 61 مليون دولار أمريكي لتمويل المشروع.

إجمالي تكلفة المشروع: 144.9 مليون دولار أمريكي

من المتوقع أن تصل التكلفة الإجمالية للمشروع إلى 144.9 مليون دولار أمريكي.

الملخص البيئي والاجتماعي:

يُصنف المشروع ضمن الفئة "ب"، وهو يتضمن نظامًا لتخزين الطاقة بالبطاريات بقدرة 250 ميجاوات / 500 ميجاوات ساعة، ويقع بجوار مزرعة رياح الزعفرانة بمحافظة السويس. ويهدف المشروع إلى تخزين فائض الطاقة خلال فترات انخفاض الطلب وتفريغها خلال فترات الذروة، بما يعزز استقرار الشبكة ويدعم أهداف مصر في مجال الطاقة المتجددة ضمن استراتيجيتها المتكاملة للطاقة المستدامة لعام 2035. وسوف تمارس المنشأة عملها بموجب اتفاق شراء قدرة كهربائية مدته 20 عامًا مع الشركة المصرية لنقل الكهرباء. ومن المقرر أن تبدأ مرحلة الإنشاء بحلول نهاية الربع الثاني من عام 2026، ومن المتوقع بدء التشغيل التجاري في عام 2027.

تولى استشاري خارجي إجراء العناية الواجبة البيئية والاجتماعية الخارجية، بما يشمل استعراض مكتبي واستعراض ميداني وزيارات للجهات المعنية. كما أُعد مشروع تقرير يشمل خطة عمل بيئية واجتماعية شاملة، وخطة إشراك الأطراف المعنية، وملخص غير فني، ويخضع التقرير حاليًا للمراجعة من جانب كل من البنك والعميل. وبمجرد الانتهاء من خطة العمل البيئية والاجتماعية، سوف تصبح جزءًا من اتفاق القرض وسوف يجري الإفصاح عن خطة إشراك الأطراف المعنية والملخص غير الفني. وتملك شركة "إيه إم إي إيه للكهرباء" إطارًا مؤسسيًا راسخًا للممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة، بما في ذلك نظم للجودة والصحة والسلامة والبيئة معتمدة من المنظمة الدولية للمعايير "الأيزو" (الأيزو 9001، 14001، 45001) وسياسات شاملة بشأن البيئة، والصحة والسلامة، والاستدامة الاجتماعية، والمساواة بين الجنسين، ومكافحة الفساد. كما توجد آليات تعاقدية قوية من خلال المتطلبات البيئية والاجتماعية لصاحب العمل، والتي تُلزم مقاولي الهندسة والتوريد والإنشاء بتطبيق نظم إدارة بيئية واجتماعية خاصة بالمشروع وخطط إدارة تفصيلية. وتُعزَّز هذه التدابير بشكل إضافي ضمن خطة العمل البيئية والاجتماعية من خلال فرض ضوابط داخلية وخارجية إضافية على مقاول الهندسة والتوريد والإنشاء والمقاولين من الباطن، وذلك عبر تعزيز القدرات التنظيمية في المجال البيئي والاجتماعي لدى العميل ومقاول الهندسة والتوريد والإنشاء، ووضع مؤشرات أداء رئيسية واضحة، وتحسين المتطلبات البيئية والاجتماعية المقرر إدراجها في العقود بما يتماشى مع متطلبات السياسة البيئية والاجتماعية للبنك، فضلاً عن إجراء عمليات متابعة ومراجعة منتظمة من جانب الغير خلال مرحلتي إنشاء وتشغيل المشروع.

من المتوقع ألا ينتج المشروع سوى انبعاثات هوائية ضئيلة وطلبات موارد محدودة خلال مرحلتي الإنشاء والتشغيل، مع تحديد تدابير للتخفيف تشمل كبح الغبار، والتحكم في الضوضاء، وترشيد استهلاك المياه. وتشير التقييمات الأساسية والدراسات الاستقصائية إلى انخفاض حساسية التنوع البيولوجي وضآلة مخاطر ارتفاع مستوى سطح البحر/الفيضانات النهرية والمخاطر الزلزالية. ومع ذلك، تلزم ضوابط إضافية لإدارة مخاطر الفيضانات المفاجئة الحضرية، تشمل قنوات تصريف مؤقتة ودائمة وسد مائي لتحويل التدفقات القصوى بعيدًا عن الأصول الحساسة. وعلى الرغم من عدم التخطيط لإجراء تقييم لانبعاثات غازات الدفيئة**("GHG")** ، فقد تحتوي وحدات نظام تخزين طاقة البطاريات **(BESS)** المغلقة على مواد تبريد وغازات عازلة ذات قدرة عالية على الاحترار العالمي) مثل سداسي فلوريد الكبريت(**SF_6** ، والتي ستتطلب معالجة دقيقة أثناء عمليات الإيقاف النهائية. وستُعد خطة إغلاق الموقع وإعادة تأهيله **("SCRP")** لضمان تفكيك مكونات البطاريات والبنية التحتية المساندة وفرزها وإعادة تدويرها بأمان وفقًا لأفضل الممارسات الدولية. وقد أُدرجت هذه التدابير في خطة العمل البيئية والاجتماعية. كما تشمل أنظمة وخطط إدارة المشروع تدابير كافية لإدارة النفايات، بما في ذلك استخدام مرافق معتمدة للتخلص منها.

سينفذ المقاول المسؤول عن هندسة التصميم والشراء والإنشاء (**EPC**) خطة مخصصة لإدارة ظروف العمل والعمالة، تغطي عمليات التوظيف وتدابير الدعم للشراء المحلي والعمالة المحلية، وعقود العمل، وآليات التظلم، والضمانات الصريحة للحماية من عمالة الأطفال والعمالة القسرية. وستُدمج تدابير المساواة بين الجنسين والوقاية من العنف والتحرش القائمين على النوع الاجتماعي (**"GBVH"**) من خلال خطة عمل مخصصة للمساواة بين الجنسين وخطة إدارة للعنف والتحرش القائمين على النوع الاجتماعي، مدعومتين بأنشطة توعية وقنوات سرية للإبلاغ. ويجري طلب إعداد خطة تفصيلية للتدريب البيئي والاجتماعي ضمن خطة العمل البيئية والاجتماعية (**ESAP**)، مدعومة برصد مستقل وثيق من طرف ثالث لظروف العمل والعمالة.

يقع موقع المشروع على أرض مملوكة للدولة مخصصة رسمياً لتطوير الطاقة المتجددة بموجب ترتيبات حق الانتفاع التي تديرها الهيئة الجديدة والمستدامة للطاقة (**"NREA"**). ولا يُتوقع حدوث أي تهجير مادي أو اقتصادي، وتشير المشاورات إلى عدم وجود استخدامات أرضية متضاربة أو مطالبات تاريخية. ولذلك، لم تُحدد أي آثار لإعادة التوطين. وقد وُضعت خطة مشاركة مجتمعية شاملة للمشروع، تبيّن أطر المشاركة الشاملة مع المجتمعات المحلية والكيانات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والفئات الضعيفة على امتداد مرحلتي الإنشاء والتشغيل، فضلاً عن وجود نظام فعّال لإدارة الشكاوى.

التقييمات الخضراء:

المواءمة مع اتفاق باريس

يُعتبر المشروع متوافقًا مع أهداف التخفيف والتكيف الواردة في اتفاق باريس، استنادًا إلى تطبيق نهج البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية لمواءمة المشاريع مع اتفاق باريس بالنسبة للاستثمارات الممولة مباشرة.

ويتوافق المشروع مع أهداف التخفيف من آثار تغير المناخ الواردة في اتفاق باريس، نظرًا لأنه مُدرج في القائمة الموحدة المشتركة للبنوك الإنمائية متعددة الأطراف تحت فئة "تخزين الطاقة أو التدابير الرامية إلى تحسين استقرار الشبكة أو مرونتها والتي تزيد من استهلاك الطاقة منخفضة الكربون جدًا."

وقد جرى تحديد مخاطر مناخية مادية جوهرية للمشروع، واتضح بعد إجراء مزيد من التحقيق أنها إما غير جوهرية أو تتم إدارتها بشكل كافٍ من خلال تدابير التخفيف. ولا يتعارض المشروع مع السياسات الوطنية للتكيف أو مع قدرة النظام الأوسع على الصمود أمام تغير المناخ. ولذلك، فهو متوافق مع أهداف التكيف الواردة في اتفاق باريس.

نسبة التمويل الأخضر

يُصنف 100% من تمويل البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية كتمويل أخضر، نظرًا لأنه يدعم أنشطة تساهم في التخفيف من آثار تغير المناخ. ويتم تحديد هذه النسبة وفقًا للمنهجية المستخدمة لتحديد نسبة التمويل الأخضر لاستثمارات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، والتوجيهات الخاصة المتوافقة مع معايير فئة "تخزين الطاقة أو التدابير الرامية إلى تحسين استقرار الشبكة أو مرونتها والتي تزيد من استهلاك الطاقة منخفضة الكربون جدًا."

التعاون الفني:

لا يوجد

معلومات جهة اتصال شركة العميل

الاسم:	باربرو تشياكوديا
الهاتف:	+971 4 310 7000
الموقع الإلكتروني:	https://www.ameapower.com/
البريد الإلكتروني :	info@ameapower.com
العنوان البريدي:	مكاتب مارينا بلازا 3303/3302/3301 | الطابق 33 | مارينا دبي | صندوق بريد

فهم أثر الانتقال

يتوفر المزيد من المعلومات حول نهج البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية لقياس أثر الانتقال، في هذا الرابط.

فرص الأعمال

للتعرف على فرص الأعمال أو المشتريات، يرجى الاتصال بالعميل.

للتعرف على فرص الأعمال مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (بخلاف الفرص المتعلقة بالمشتريات)، يرجى الاتصال بـ:

الهاتف: 7168 7338 20 44+ البريد الإلكتروني: projectenquiries@ebrd.com

للمشاريع الحكومية، يرجى زيارة صفحة مشتريات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية:

الهاتف: 6794 7338 20 44+ البريد الإلكتروني: procurement@ebrd.com

الاستفسارات العامة

يمكن إرسال طلب استفسارات خاصة عند طريق استخدام نموذج استفسارات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية.

السياسة البيئية والاجتماعية

تُحدد السياسة البيئية والاجتماعية ومتطلبات الأداء المرتبطة بها الطرق التي ينفذ بها البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية التزامه نحو تعزيز "التنمية المستدامة والسليمة بيئياً". تتضمن السياسة البيئية ومتطلبات الأداء أحكامًا محددة للعملاء للامتثال للمتطلبات المعمول بها في القوانين الوطنية المتعلقة بالتشاور والمعلومات العامة وكذلك لإنشاء آلية للتظلم لتلقي وتسهيل حل مخاوف وتظلمات أصحاب المصلحة، وعلى وجه الخصوص، تلك المتعلقة بالأداء البيئي والاجتماعي للعميل والمشروع. وبما يتناسب مع طبيعة وحجم المخاطر والتأثيرات البيئية والاجتماعية للمشروع، يطلب البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، بالإضافة إلى ذلك، من عملائه الإفصاح عن المعلومات، حسب الاقتضاء، عن المخاطر والتأثيرات الناشئة عن المشاريع، أو إجراء مشاورات ذات مغزى مع أصحاب المصلحة والنظر في آرائهم حول تلك المخاطر والرد عليها.

يتوفر المزيد من المعلومات عن ممارسات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية في هذا الشأن في السياسة البيئية والاجتماعية.

النزاهة والامتثال

يشجع مكتب كبير مسؤولي الامتثال في البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية الإدارة الرشيدة ويضمن تطبيق أعلى معايير النزاهة على جميع أنشطة البنك وفقًا لأفضل الممارسات الدولية. يتم إجراء فحوصات النزاهة النافية للجهالة على جميع عملاء البنك للتأكد من عدم تضمن المشاريع على مخاطر نزاهة أو سمعة غير مقبولة تؤثر على البنك. ويعتقد البنك أن تحديد وحل المشاكل في مراحل الموافقة على تقييم المشروع هو أنجح وسيلة لضمان نزاهة معاملات البنك. ويلعب مكتب كبير مسؤولي الامتثال دورًا رئيسيًا في هذه الجهود الوقائية، وتساعد أيضًا في مراقبة مخاطر النزاهة في المشاريع بعد الاستثمار.

إن مكتب كبير مسؤولي الامتثال مسؤول أيضًا عن التحقيق في مزاعم الاحتيال والفساد وسوء السلوك في المشاريع التي يمولها البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية. يجب على أي شخص، سواء داخل البنك أو خارجه، يشتبه في حدوث احتيال أو فساد، تقديم تقرير مكتوب عن طريق البريد الإلكتروني إلى compliance@ebrd.com إلى كبير مسؤولي الامتثال. سوف يعالج مكتب كبير مسؤولي الامتثال جميع القضايا التي تم الإبلاغ عنها للمتابعة. وسيتم مراجعة جميع التقارير، بما في ذلك التقارير مجهولة المصدر. ويمكن تقديم التقارير بأي لغة من لغات البنك أو الدول التي يعمل بها البنك. ويجب أن تتسم المعلومات المقدمة بحسن النية.

سياسة الوصول إلى المعلومات

تحدد سياسة الوصول إلى المعلومات كيفية قيام البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية بالإفصاح عن المعلومات والتشاور مع أصحاب المصلحة من أجل تعزيز وعي وفهم أفضل لاستراتيجياته وسياساته وعملياته بعد دخولها حيز النفاذ في 1 يناير 2020. يرجى زيارة صفحة سياسة الوصول إلى المعلومات لمعرفة ما هي المعلومات المتاحة من موقع الويب الخاص بالبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية.

يمكن تقديم طلبات محددة للحصول على المعلومات باستخدام نموذج استفسارات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (باللغة الإنجليزية).

آلية المساءلة المستقلة للمشاريع (IPAM)

إذا لم تنجح الجهود المبذولة لمعالجة مخاوف الإفصاح البيئي أو الاجتماعي أو العام مع العميل أو البنك (على سبيل المثال، من خلال آلية التظلم على مستوى المشروع أو من خلال المشاركة المباشرة مع إدارة البنك)، فقد يسعى الأفراد والمنظمات إلى معالجة مخاوفهم من خلال آلية المساءلة المستقلة للمشاريع التابعة للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية.

تقوم آلية المساءلة المستقلة للمشاريع بشكل مستقل بمراجعة قضايا المشروع التي يُعتقد أنها تسببت (أو من المحتمل أن تتسبب) في إحداث ضرر. والغرض من هذه الآلية هو: دعم الحوار بين أصحاب المصلحة في المشروع لحل قضايا الإفصاح

البيئي والاجتماعي والعام؛ لتحديد ما إذا كان البنك قد امتثل لسياسته البيئية والاجتماعية أو الأحكام الخاصة بالمشروع في سياسة الوصول إلى المعلومات الخاصة به؛ وعند الاقتضاء، لمعالجة أي حالات عدم امتثال موجود لهذه السياسات، مع منع عدم الامتثال في المستقبل من قبل البنك.

يرجى زيارة صفحة الويب آلية المساءلة المستقلة للمشاريع للاطلاع على المزيد من المعلومات عن الآلية ومهمتها، أو كيفية تقديم طلب للمراجعة، أو الاتصال بالآلية عن طريق البريد الإليكتروني ipam@ebrd.com للحصول على الإرشادات والمزي